

بيان

المقاضي المفرد العسكري بالقامشلي يقرر تأجيل محاكمة

الأستاذ محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، بأنه كان من المفترض أن تجري اليوم الأحد 2010/9/5 أمام المقاضي المفرد العسكري بالقامشلي، في الدعوى رقم 4928 لعام 2009 جلسة جديدة لمحاكمة الأستاذ محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا، والتي كانت مخصصة للدفاع. ولكن المقاضي قرر تأجيل موعد جلسة المحاكمة إلى يوم 2010/9/15 للدفاع، لعدة عدم إحضاره من سجن القامشلي.

جدير بالمعلم أن قاضي التحقيق العسكري الثالث بحلب قرر بتاريخ 2010/7/13 المتخلي عن الملف التحقيقي رقم (376/2010) والذي كان يحاكم فيه الأستاذ محمد سعدون عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي الكردي في سوريا، وتجنيد الجرائم الموجهة له وإحالة ملف الدعوى إلى المقاضي المفرد العسكري بالقامشلي.

وفي تاريخ 2482010، استجوب المقاضي المفرد العسكري بالقامشلي، الأستاذ محمد سعدون، وباستجوابه قال: أنني من المنتسبين إلى حزب آزادي الكردي في سوريا، وأنني عضو في لجنته السياسية وأن الكتابات والمقالات التي نشرتها على الانترنت وفي جريدة الحزب، كان غايتي منها بيان حقوق الشعب الكردي ولم يكن المقصد منها دفع أبناء الشعب الكردي للقيام بأعمال من شأنها الحز على النزاع بين عناصر الأمة. وتم تأجيل المحاكمة ليوم 2010/9/5 للدفاع.

يذكر أن الأستاذ محمد سعدون عبيد سعدون والدته قمرية تولد 1960 هو معلم في مدرسة الطبقة التابعة لمنطقة المالكية-الحسكة، وهو متزوج وأب لسبعة أولاد (ستة بنات وولد). وقد تم اعتقاله بتاريخ 2052010، بعد مراجعته لفرع المخابرات العامة (أمن الدولة) بالقامشلي بناء على تبليغه من قبل المجمع التربوي بمنطقة المالكية-الحسكة.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، إذ ندين باستمرار اعتقال الأستاذ محمد عبيد سعدون ومثوله أمام القضاء العسكري بالقامشلي، فإننا نستنكر المتهم الموجهة إليه، ونطالب السلطات السورية بحفظ الدعوى والإفراج الفوري عن الأستاذ محمد عبيد سعدون، وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي. ووقف الاعتقال التعسفي، واتخاذ الإجراءات اللازمة والمعجلة بما يكفل إلغاء كافة أشكال التمييز بحق المواطنين الأكراد، وإن تتيح لهم إمكانيات المتمتع بثقافتهم واستخدام لغتهم وفقا للعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واتخاذ الإجراءات الفورية المفعالة للإلغاء نتائج إحصاء عام 1962 وتبعاته، وكذلك العمل على تنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

دمشق في 792010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة

www.cdf-sy.orginfo@cdf-sy.org